العدد 2

تموز 2014

مشاركة

نشرة دورية تصدر عن اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي
الإدارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع ضمن برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة

إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي

إن رسالة هذه المؤسسة الرائدة هي الوصول إلى وضع اقتصادي وسياسي واجتماعي وإنساني ممتاز ومميز للمرأة الفلسطينية، من خلال تأهيلها وإكسابها المهارات والخبرات للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية حتى تتمكن من أخذ دورها الطبيعي في المجتمع وتشارك في صنع القرار

ربيحة ذياب: المرأة الفلسطينية حققت مطالب عديدة ولكنها مستمرة وعيونها نحو ما هو أفضل

"الموقع الوظيفي تكليف وليس تشريف، والمنصب دوماً مهمة وطنية جديدة خدمة لأبناء شعبنا الفلسطيني"

خاص "مشاركة":

المشاركة الحقيقية والفاعلة وعلى كافة المستويات وفي كل الأوقات كانت الدافع والناظم لعمل الكثيرين والكثيرات من أبناء الشعب الفلسطيني الذي مر ولا زال في ظروف إستثنائيةإستطاع وبالرغم من مجافاتها لكل النواميس الكونية أن يكتب إرادته على قرص الشمس فيها.

وعند الحديث عن واقع المرأة الفلسطينية وما حققته اليوم من إنجازات فإنه لا بد من التأكيد أن ما نراه اليوم وإن كنا نقر بأنه ليس آخر المطاف والمنى، ما كان ليتحقق لولا مشاركة وقيادة فلسطينيات تركن بصمتهن ودفعن ضريبة باهظة لما آمن به من دور طليعي للمرأة الفلسطينية، فكان نصيبهن الإعتقال والإقامة الجبرية والتهديد.

ربيحة ذياب أو أم الوعد كما يعرفها الجميع كانت واحدة من المناضلات الطليعيات اللاتي أدركن الدور المتقدم للمرأة الفلسطينية فأخذت على عاتقها تنظيم صفوف النسوة الفلسطينية في إطار يكثف حركة الفعل النسوية ويجعلها أكثر تحققاً على الأرض. وكان لها بصمات واضحة في العمل النسوي وتحقيق إنجازات كبيرة على صعيد المرأة وحقوقها في فلسطين، إعتقلها الاحتلال قرابة السبع مرات وأمضت حوالي سبع سنوات داخل معتقلات الاحتلال، مُنعت من السفر لمدة 19 عاماً، إلا أن إيمانها بعدالة قضيتها كفلسطينية، وتصميمها على أن المرأة بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص، قادرة عن الإنجاز والعطاء مهما كانت الظروف دفعتها لمواصلة المشوار حتى بعد إنشاء السلطة الفلسطينية.

أسهمت ذياب في تأسيس عدة مراكز ومؤسسات وطنية فلسطينية، كان لها دور بارز على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على الساحة الفلسطينية، كما تبوأت مناصب مهمة، منها تقلد منصب وزيرة شؤون المرأة الفلسطينية. وعضوية المجلس التشريعي الفلسطيني، وكانت أحد مؤسسي نادي الأسير الفلسطيني وتترأس حالياً إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي.

خمس سنوات علامة فارقة في سجل وزارة شؤون المرأة:

حقيقة نحن لا نتحدث عن فترة قصيرة أمضيتها في وزارة المرأة، لقد استمر عملي كوزيرة للمرأة خمس سنوات متواصلة، وكانت بالنسبة لي كأي عمل مهم، وأدى إلى نقل الوزارة نقلة نوعية، وكان اول ما طالبت به مجلس الوزراء إقرار الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي، بمعنى إدخال موازنة للمرأة في كافة المجالات، بالإضافة لإلى تبني استراتيجيات وخطط، بما يخدم المرأة الفلسطينية. وتضيف لدى حديثها عن المدة التي قادت فيها وزارة المرأة: أدخلنا هذه الخطط في الخطة العامة للحكومة ومن ثم إلى كل وزارة على حدى. ولتطبيق هذه الخطط كان لا بد من موازنة أخرى غير تلك المعتمدة من الممولين، وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة أن تأخذ الحكومة الفلسطينية بعين الإعتبار أننا اصبحنا دولة، ويجب ان يكون للمرأة قسم في موازنة السلطة بشكل عام وفي موازنة كل وزارة.

ومن أجل ذلك شكلت لجنة وطنية بعد الإقرار بإنجاز الاستراتيجيات (الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية للنوع الاجتماعي) وكيفية ادخال المرأة إلى كافة المجالات، والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، وكيفية إحتساب ذلك في الموازنة، تقول: طالبنا بتشكيل لجنة وطنية للموازنات الحساسة من الوزارات المعنية ومن مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة تأكيداً على التناغم والإنسجام بين الجميع بما يخدم المرأة الفلسطينية من قوانين وتشريعات بما في ذلك دراسة مشروع قانون العقوبات الفلسطيني لا سيما وأن النافذ في الأراضي الفلسطينية حتى الآن هو قانون العقوبات الأردني الذي أدخلت عليه تعديلات في الأردن دون أن تؤخذ بعين الإعتبار في فلسطين لاسيما المادة 340 المتعلقة بالعذر المحل والعذر المخفف المتعلقة بقضايا القتل على خلفية الشرف، والتي رفعنا فيها كتباً أيضاً ووافق مجلس الوزراء على إلغائها ومن ثم السيد الرئيس أصدر مرسوما بذلك.

وأسهمت ذياب خلال قيادتها لوزارة شؤون المرأة في تأسيسي وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات المختلفة، وبعد استكمالها جرى لإنجازها في الأجهزة الأمنية المختلفة. وأنجزت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية خلال السنوات الخمس الماضية العديد من الإنجازات على المستوى الاقليمي والدولي ودول عدم الإنحياز وهيئة الأمم المتحدة، على الرغم من وجود الاحتلال لتعزيز مقومات الصمود والبناء.

علاقات متميزة مع الشركاء.

حينما دخلت الى وزارة شؤون المرأة، كانت العلاقة بين الوزارة والمؤسسات النسوية في أسواء أحوالها وكانت شبه معدومة، فقمت ومنذ اللحظة الأولى التي استلمت فيها الوزارة بدعوة كل المؤسسات النسوية وعلى رأسها الإتحاد العام للمرأة وبدأنا بتصويب العلاقة ولم يكن يتخذ قرار إلا والمؤسسات النسوية حاضرة ومشاركة عليه، وفي أي تمكين أو تدريب أو لجنة وطنية تشكل كانوا حاضرين، واستمرينا على هذا الحال وكانت العلاقة بيننا تشاركية تكاملية، حتى باتت العلاقة هذه الأيام من أفضل ما يكون.

وتؤكد ذياب أنه ومنذ سنين طويلة وحتى يومنا الحاضر إتسم العمل بالتنسيق الواسع ما بين المؤسسات النسوية الفصائلية المختلفة، ومرت فترة من الفترات لم يتخللها أو يشوبها تضارب في العمل. والآن كل مؤسسة لديها عملها الداخلي لكنها كلها تعمل تحت لواء الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، تماماً كما هو حال الفصائل التي تجمعها منظمة التحرير الفلسطينية فإختلاف البرامج لا يعني العداء والتناحر.

الكوتة البداية والرهان على تغيير ثقافة المجتمع.

وعن واقع المشاركة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقول السيدة ربيحة ذياب إن النضال لا زال مستمراً لتحقيق ما هو أفضل للمرأة الفلسطينية ومستقبلها ومتطلباتها بما يستجيب للتطورات المحلية والدولية والحقوقية والحياتية فالإستراتيجية عبر القطاعية أو الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف كلها طالبت بالمشاركة السياسية للمرأة وإن كانت البدايات خجولة فجاءت المطالبة بنسبة تمثيل للمرأة "الكوتة" كمدخل إلى حين إحداث التغيير في التفكير النمطي السائد في المجتمع الفلسطيني.

وتستذكر ذياب البدايات مع إقرار أول قانون صدر بعد إنشاء السلطة الوطنية وكان قانون الانتخابات، الذي أعطى للمرأة الحق ليس فقط في التصويت بل والترشح أيضاً، في الوقت الذي لا زالت فيه بعض الدول المستقلة منذ سنوات طويلة، تعاني فيها المرأة من إضطهاد وظلم ولم يعطى للمرأة فيها حق الانتخاب إلا مؤخراً.

وتؤكد أن نساء فلسطين نجحن وسطرن قصص نجاهن بماء من الذهب رغم واقعهن الإستثنائي، فدخلن المجلس التشريعي وكان ذلك مع أول انتخابات تشريعية، كما أن المرحومة سميحة خليل ترشحت للإنتخابات الرئاسية أمام الرئيس الراحل الشهيد ياسر عرفات، وكانت حينها تعي تماماً أن ترشحها أمام الرئيس عرفات جاء فقط من باب أن المرأة قادرة على أن ترشح نفسها لأي منصب في الدولة.

كما أن لدينا أعضاء في البرلمان وسفيرات ناجحات ووزيرات ومحافظ ونائب محافظ من النساء وكلهن اسماء مشرقة وأعطين بكل ما لديهن، ولدينا رئيس هيئة سوق المال ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء من النساء أيضاً، ولدينا قاضيات شرعيات وهذا ليس موجود في الدول المستقلة منذ سنوات. لذلك يجب التأكيد أننا أنجزنا وتطورنا في الإتجاه الصحيح الا اننا ندرك بأن الطريق لا زال في أوله ولا بد من تحقيق الأفضل.

وتطالب القيادية النسوية والسياسية بتدخل لإعتقادها أن الكوتة هي آلية للتدخل لصالح زيادة المشاركة، مطالبة بالعمل في إتجاهين: تضافر الجهود عبر التدريب والتأهيل والتمكين والتوعية للمرأة والرجل، لأن معالجة الخلل في المجتمع تكمن في معالجة فكرة أن الرجل لديه نظرة أنه في المقدمة والمرأة تابعة وملحقة به، لذلك علينا توعية الشباب وتمكينهم وإستهداف الجنسين، فنحن نريد مجتمعاً متوازناً وأن تعطى المرأة فرصة فهي حتماً ستبدع وتحقق إنجازات.

والأمر الآخر يتمثل في تدخلات النظام السياسي الفلسطيني وهو يقوم بذلك، فالحكومات جميعها كانت توافق على كل ما يطرح لصالح المرأة وهذا يدلل على وجود تنوير في الفكر المجتمعي والنظام السياسي الفلسطيني. حتى الرئيس يعطي المرأة كل ما في صالحها، ويساعد فيه، حيث أنه وضمن الـ 15 إتفاقية التي طلبت فلسطين الإنضمام إليها مؤخراً هناك إتفاقية "سيداو" - للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وهذا يعتبر نقلة نوعية نحو الأفضل مشيرةً إلى أن الرئيس محمود عباس وقع على الإتفاقية قبل أن تصبح فلسطين دولة، في رسالة منه إلى المجتمع الفلسطيني بأننا مع قضايا المرأة وحقوقها كاملة في الطريق السليم.

نسبة الكوتة 30%.

وأما بالنسبة للكوتا، فقد ارتأت الحركة النسوية بضرورة رفع النسبة إلى 30% بحيث تتناسب والمعايير العالمية، ولهذا قامت بالتواصل مع كافة الاحزاب والتي وافقت من جهتها على ضرورة رفع نسبة الكوتا الى 30%، إضافة إلى أن وزارة المرأة رفعت مذكرة تفسيرية لمجلس الوزراء بذلك حتى يؤخذ قرار من مجلس الوزراء ومن ثم رفعه للسيد الرئيس حتى يتم إصدار مرسوم بهذا الشأن يتضمن تعديل قانون الانتخابات العامة والمحلية، كما أنني شخصيا قابلت السيد الرئيس محمود عباس بخصوص ذلك وقد ابدى استعداده التام برفع نسبة الكوتا على أن تسير ضمن الاجراءات القانونية المتبعة .

ربيحة ذياب: المهمة لم تكتمل بعد.

بعد سنوات العمل والنضال الطويلة إعتاد الناس في بلدان العالم المختلفة أن يخلدوا للراحة والإنعزال ولكن ربما هذا الأمر ليس بالمألوف في فلسطين وخاصةً لدى السيدة ربيحة ذياب فهي تقول: قبل أن اكون وزيرة، وبعد أن انهيت مهمتي الوزارية كنت ولا زلت عضوةً في المجلس التشريعي الفلسطني، ورئيسةً لإتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي ومن مؤسسي عدة مؤسسات ومراكز ومن مؤسسي نادي الأسير الفلسطيني وأتقلد وتقلدت مواقع تنظيمية، فأنا أعتبرت الوزارة مهمة نضالية جديدة لتحقيق إنجازات أخرى للمرأة. والأن وبعد الوزارة سأبقى كما أنا، متواجدة في كافة المجالات التي تستدعي وجودي دعماً للمرأة وإنصافا لها ولحقوقها.

وحتى الآن لم تحسم هذه المرأة المكافحة رأيها في خوض الإنتخابات المقبلة سواءً

العامة أو التنظيمية الخاصة بحركة فتح وتقول: الحديث عن هذا الأمر سابق لأوانه، إلا أنني أرى في نفسي أن لدي القدرة على العطاء والإضافة، وطالما أنا كذلك لم لا أترشح وأخوض التجربة مرةً أخرى خدمة للمجتمع؟ الفكرة ليست بعيدة أو مستحيلة، وحتى هذه اللحظة لم أقرر خوض الانتخابات من عدمه فلكل حادث حديث.

إلغاء العذر المخفف في قضايا قتل النساء.

ترى السيدة ربيحة ذياب أن قرار الرئيس محمود عباس بإلغاء العذر المخفف في قضايا قتل النساء من شأنه ردع الجناة وإيقاع العقوبات المستحقة بمرتكبي هذه الجرائم، وتضيف: مهما كانت المجتمعات متطورة، ومهما كانت قوانينها حضارية، لا يمكن إنهاء الجرائم، إلا أن إلغاء العذر المخفف يعني إيقاع أشد العقوبات بالجاني على فعلته، ففي السابق كانت الجريمة تتم وتغلف بقضايا "شرف العائلة" ليخرج الجاني بعد شهرين أو ثلاثة أشهر من السجن أما بعد الغاء العذر المخفف فقد أصبح يُحسب ألف حساب قبل ان يقدم على فعلته.ولا شك أن هذا القرار جاء صائباً، كون العديد من النساء اللواتي قتلن إتضحت الأسباب الحقيقية وراء قتلهن.

وتختتم السيدة ربيحة ذياب حديثها "لمشاركة"، نحن نسير في الاتجاه الصحيح، هناك إنجازات عديدة يجب أن نبني عليها، ويجب أن لا نبدأ كل مرة من الصفر، فالمرأة الفلسطينية قادرة على أن تكون على قدر المساواة مع الرجل وهي أثبتت قدرتها الهائلة على التكيف مع كل الظروف، والمرأة يجب أن يكون لها كل الاحترام، كما أن أي مجتمع نصفه مشلول وغير فاعل لن ينجح أبداً.

وشددت على ضرورة أن تكون المرأة حاضرة في جميع المجالات ولا يكون دورها محصوراً في الزراعة أو البيت وغيره، فالمرأة الفلسطينية كان لها دور كبير على مدار مسيرة الفلسطينيين التاريخية ولا يمكن تهميشها أو إقصاؤها.

نشاطات واخباريات

توجه لصياغة خطة إستراتيجية إعلامية خاصة بتعزيز مشاركة المرأة

عقد إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي - الإدارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع، اجتماعاً بهدف صياغة وتنفيذ خطة إستراتيجية إعلامية خاصة بتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية.

وحضر الاجتماع، رئيس قسم العلاقات العامة والإعلام في وزارة شؤون المرأة ماجدة معروف، ورئيس قسم إدارة الإعلام الخارجي في وزارة الإعلام نفين أبو العز، وممثل عن دائرة العلاقات العامة والإعلام في وزارة الحكم المحلي أماني أسمر، وممثل عن المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية رواء برغوثي، إضافة إلى منسقتي مركز تطوير الإعلام في جامعة بيرزيت ناهد أبو طعيمة ووفاء سالم، وممثل عن صندوق دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، علاء عايش.

وناقش اللقاء وضع أسس مبدئيّة وجمع آراء ذوي الإختصاص حول إستراتيجية إعلامية تخاطب المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية، حيث أشار مدير البرنامج سعيد عوض الله إلى أهمية وجود إستراتيجية إعلامية للإتّحاد بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام، وضرورة أن تكون المؤسسات التي تعمل على القضايا النسوية شريكة في بناء هذه الإستراتيجية على أن تتبناها في برامجها الحالية والمستقبلية.

وتم عرض إستراتيجية مقترحة من قبل خبراء إعلامين عرضها الإعلاميان خالد الفقيه وأحمد البرغوثي، أشارا فيها الى الجانب النظري للإستراتيجية، قبل الإنتقال الى جوانب التطبيق العملي الذي قد يستمر حتى نهاية العام الجاري.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذا اللقاء التشاوري يأتي ضمن برنامج تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية الذي يقوم بتنفيذه الإتّحاد بتمويل من صندوق دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وعلى صعيد الأولويات الوطنية الإستراتيجية وحشد الطاقات لدعم قطاع المرأة الفلسطينية في المجالات كافة، تعزيزاً لمسيرة تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية للمشاركة في جميع النشاطات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، نهوضاً بها في التجمعات كافة، وعلى المستويين الوطني والإجتماعي.

لقاء في جامعة القدس المفتوحة برام الله لمناقشة مخرجات مشروع تمكين المرأة سياسياً

عقد في عمادة شؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة برام الله، لقاء ضم وفداً من إتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي وعمادة شؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة، لمناقشة مخرجات مشروع تمكين المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والاجتماعية، المنفذ من قبل اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.

وحضر الإجتماع عميد شؤون الطلبة د. محمد شاهين وقسم الأنشطة الطلابية في العمادة وقسمي شؤون الطلبة والعلاقات العامة في فرع رام الله والبيرة، وممثلات عن إتحاد لجان المرأة وعضوات من المجالس المحلية للقرى المشاركة في المشروع.

وهدف اللقاء لمناقشة مخرجات الاحتياجات والملاحظات التي تمخضت عن عقد لقاءات نسوية في القرى المستهدفة ضمن المشروع، حول ملاحظات الطالبات الجامعيات في كل من فرعي الجامعة في رام الله والبيرة وجنين.

وبدأ اللقاء بترحيب عميد شؤون الطلبة بالحضور، مشيراً إلى السياسة التي تنتهجها الجامعة الخاصة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الفلسطيني كافة بما يصب في المصلحة العامة.

ثم أستكمل اللقاء بمناقشة مخرجات اللقاءات المشار إليها سابقا والتي جاءت في 34 موضوعا، تناولت مختلف الجوانب المتعلقة بخدمات الجامعة ومجلس الطلبة والهيئة التدريسية والمرافق خارج الجامعة.

وتناول شاهين كافة الملاحظات مجيبا على مختلف التساؤلات، وموضحا كافة النقاط التي برزت في ملخص الاحتياجات، مفصلا كافة نواحي الخدمات والمميزات التي توفرها جامعة القدس المفتوحة لطلبتها، ومردفا مجموعة كاملة من الأرقام والإحصاءات والأمثلة التي تعزز إجابته.

وجاء موضوع الأقساط الجامعية والمنح والمساعدات والاكتظاظ من أبرز الملاحظات في ملخص الاحتياجات، وتمثيل الإناث في مجلس الطلبة واللجان الطلابية، وأضح د. شاهين مختلف الجوانب المتعلقة بالأقساط الجامعية والمنح الدراسية مدللا بالأرقام والإحصاءات على حجم المساعدات المالية التي تقدمها الجامعة لطلبتها، يذكر منها منح الأخوة والأزواج، وصندوق الطالب المحتاج، ومنح الأسرى وأبناء الشهداء في الجامعة، وغيرها العديد من المنح الداخلية والخارجية. كما تحدث عن موضوع الأقساط الجامعية التي تعتبر الأقل على المستوى المحلي والإقليمي وبالرغم من الأزمات المالية التي تعيشها الجامعات الفلسطينية واضطرارها إلى رفع الرسوم الدراسية إلا أن جامعة القدس المفتوحة لا تزال الرسوم الدراسية فيها كما هي منذ عشر سنوات ماضية، وفيما يخص موضوع الاكتظاظ تناول د. شاهين موضوع انطلاق الجامعة والمراحل الصعبة التي مرت بها وجهود الجامعة المبذولة في تشييد مباني أكاديمية مستقلة تليق بمكانة الجامعة على المستويين المحلي والإقليمي. كما أشار إلى إنجازات الجامعة على المستوى الإقليمي حيث حازت الجامعة خلال الأعوام الثلاثة الماضية على المرتبة الأولى في الملتقى الإبداعي السنوي لأبحاث الطلبة الذي ينظمه اتحاد الجامعات العربية، ويحضره معظم الجامعات العربية ومنها الجامعات الفلسطينية.

سلسلة من الورش التوعوية في القوانين والأنظمة واللوائح لهيئات الحكم المحلي

إختتم إتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي – الإدارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع، سلسلة ورش توعوية حول القوانين والأنظمة واللوائح الناظمة لعمل هيئات الحكم المحلي بناء على الأساس القانوني الدستوري والمالي والفني لوزارة الحكم المحلي في كل من محافظتي رام الله وجنين.

وإستهدفت الورش التوعوية 50 مشاركة ومشاركا من أعضاء الهيئات المحلية من البلديات والمجالس القروية والناشطين من المجتمع بالإضافة الى جمع من الشبان والشابات.وتأتي سلسلة الورش، بهدف تمكين المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والإجتماعية.

وقام بتنفيذ الورش الخبيرة القانونية المحامية حليمة أبو صلب، التي تناولت عدّة محاور من أبرزها تزويد المشاركين والمستهدفين بالمعرفة اللازمة لأسس وقواعد عمل الهيئات المحلية الفلسطينية للبناء عليها، كدليل إرشادي للحكم المحلي الرشيد ولتحقيق تنمية مستدامة تضمن العمل على برامج مجتمعية ترتبط مباشرة بحاجة التجمعات السكانية الفلسطينية في المناطق المستهدفة من البرنامج.

هذا وبنيت منهجية التوعية على تقنيات تعليم الكبار والمشاركة والنقاش، بالإضافة الى التركيز على إيصال المعلومة من خلال محاكاة لأمثلة واقعية لتعكس السياق الفلسطيني عند النظر إلى واقع الأعباء الاجتماعية والإقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني في المناطق المستهدفة.

دورة حول "طرق كتابة وصياغة المشاريع وبناء الموازنات"

إختتم إتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي – الإدارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع، مؤخرا، دورة تمكين وتدريب بعنوان "طرق كتابة وصياغة المشاريع وبناء الموازنات"، استهدفت السيدات من أعضاء المجالس المحلية والقياديات المجتمعيات والناشطات من الشابات الفلسطينيات.

وهدفت الدورة التي استمرت اثني عشر يوماًعلى مدى خمسين ساعة تدريبية، الى تمكين المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والإجتماعية، حيث يأتي برنامج تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية بتمويل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعلى صعيد الأولويات الوطنية الإستراتيجية وحشد الطاقات لدعم قطاع المرأة الفلسطينية في المجالات كافة، تعزيزاً لمسيرة تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية للمشاركة في جميع النشاطات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، نهوضاً بها في التجمعات كافة وعلى المستويين الوطني والاجتماعي.

واستهدفت الدورة التدريبية 50 من سيدات المجتمع من الناشطات المجتمعيات وعضوات الهيئات المحلية ومجموعة من الطالبات الجامعيات، بالإضافة الى عدد من النشطاء المجتمعيين من عدة تجمعات سكانية في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة جنين.

وجاءت الدورة تحت ادارة الاتحاد، وبتنفيذ من المختصين من مؤسسة "الدرب" للاستشارات والتدريب، ممثلة بـ علياء السكسك وعارف جفال، حيث تناولت عدّة محاور منها، كيفية تصميم وكتابة المشاريع وما يتناسب من الأدوات اللازمة لتجنيد التمويل أو التبرعات، ومدى أهميّة التحفيز الذاتي واستثمار الوقت، بالإضافة إلى كيفية تقييم واقع وقدرات الهيئات المحلية ولماذا يتوجب على المجالس بناء خطط التمويل مع التعمق في مبادئ وأساسيات التخطيط بكل جوانبه لبناء وكتابة المشاريع، ووضع الموازنات بناء على الاحتياجات لتمكين السيدات الفلسطينيات من تقديم مقترحات مشاريع ترتقي لمستوى التمويل فور الإنتهاء من الدورة.

اجتماع لإتحاد لجان المرأة وإدارة جامعة القدس المفتوحة لمناقشة إحتياجات

عقد إتّحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي – الإدارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع، اجتماعاً خاصاً جمع إدارة جامعة القدس المفتوحة مع عضوات مجالس محليّة ممثلين عن قرى وبلدات فلسطينية من محافظتي رام الله وجنين، وذلك في بادرة تعتبر الأولى من نوعها.

وعقد الإجتماع في مبنى إدارة جامعة القدس المفتوحة بحضور عميد شؤون الطلبة الدكتور محمد شاهين ومسؤول قسم شؤون الطلبة الأستاذ ياسين ريان عن فرع رام الله والبيرة وبهاء الخطيب مدير العلاقات العامة ووسام كميل مدير قسم الأنشطة الطلابية، حيث جرى خلال الاجتماع مناقشة أهم وأبرز قضايا وإحتياجات الطالبات الجامعيات.

وجاءت البادرة بناء على أهم المحاور التي سُلط عليها الضوء في الإجتماعات الجماهيرية النسويّة التي قامت بتنفيذها الطالبات الجامعيات بإدارة الإتحاد، في التجمعات السكانية المستهدفة؛ كخطوة أولى لتلبية ومعالجة الإحتياجات الطلابية التي تتمثّل بالعديد من المشاكل التي يعاني منها الطلبة داخل الحرم الجامعي، بالاضافة الى قضايا المنح الدراسية الجامعية وبيان موضوع الرسوم الإضافية التي تتقاضاها الجامعة من الطلبة عند التسجيل، وأيضا، سياسة الجامعة فيما يتعلّق بالكتب الجامعية.

وتطرق المشاركون في الاجتماع الى دور مجلس الطلبة ومدى جديّة العمل على تحديث عضويته وتجديدهما، وإمكانية إدماج اكبر عدد ممكن من الطالبات داخل المجلس، بخاصة وأن الجامعة أبدت إستعدادها التام للتعاون مع الإتحاد في محاولة لتجديد الأعضاء داخل مجلس الطلبة.

جدير بالذكر أنّ برنامج تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية، يأتي بتمويل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعلى صعيد الأولويات الوطنية الإستراتيجية وحشد الطاقات لدعم قطاع المرأة الفلسطينية في المجالات كافة، تعزيزاً لمسيرة تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية للمشاركة في جميع النشاطات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، باتجاه النهوض بها في التجمعات كافة وعلى المستويين الوطني والاجتماعي.

اختتام سلسلة من اللقاءات متابعة لتحديد الإحتياجات المجتمعية لعشر قرى

اختتم إتّحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي - الإدارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع، سلسلة من الدورات وورشات العمل حول التي تمحورت حول كتابة وصياغة المشاريع والموازنات، وذلك لمتابعة تحديد مدى الإحتياجات المجتمعيّة في القرى الفلسطينيّة، في خطوة تحضيرية لإطلاق وتنفيذ منح تمكينيّة لمقترحات مشاريع ومبادرات لعشر قرى فلسطينية في محافظتي رام الله وجنين، وذلك ضمن برنامج "تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية" الذي ينفذه إتّحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.

وشارك في الورشات عضوات الهيئات المحلية والمجالس القروية، وعددا من القيادات النسوية ممثلي المؤسسات القاعدية، بالإضافة الى مشاركة عدد من الطالبات الجامعيات.

وقام الأخصائي عارف جفال بإدارة الورشات تحت إشراف إتّحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي، حيث تمخض عنها جملة من التوجهات الإجتماعية والأفكار لمقترحات مشاريع تمكينيّة وتنموية صغيرة، تهدف في مجملها الى تحسين وتمكين النساء اجتماعيا في التجمعات السكانيّة المستهدفة.

يذكر أنّ برنامج تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية يأتي بتمويل من صندوق دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وعلى صعيد الأولويات الوطنية الإستراتيجية وحشد الطاقات لدعم قطاع المرأة الفلسطينية في المجالات كافة، تعزيزاً لمسيرة تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية للمشاركة في جميع النشاطات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، نهوضاً بها في التجمعات كافة، وعلى المستويين الوطني والإجتماعي

لقاءات تمكينية لمساندة القرى الفلسطينية في خطط عملها

بهدف نقاش القضايا والاحتياجات وخطط العمل التي خرجت بها لجان تعزيز مشاركة المرأة، التابعة لإتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، في القرى العشر التي تعمل بها في محافظتي رام الله والبيرة وجنين، عقد إتحاد لجان المرأة - الإدارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع، لقاءين في القرى العشر المستهدفة ضمن مشروع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية.

والقرى التي عقدت فيها الاجتماعات هي، خربثا بني حارث، خربثا المصباح، بيت سيرا، صفا وبيت عور التحتا في محافظة رام الله والبيرة، واليامون، برقين، فحمة، سيلة الحارثية وكفر راعي في محافظة جنين.

وتضمنت اللقاءات، الهيئات المحلية، القيادات النسوية وممثلي المؤسسات القاعدية في كل من محافظة رام الله وجنين، بهدف نقاش القضايا والاحتياجات وخطط العمل التي خرجت بها اللجان الداعمة (لجان تعزيز مشاركة المرأة) في كل قرية من القرى العشر المستهدفة في محافظتي رام الله والبيرة ومحافظة جنين.

وأشرف على اللقاءات الأخصائي عارف جفال، وذلك تحت رعاية إتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.

وقام منسقوا البرنامج من الاتحاد، باستقبال وجدولة القضايا والإحتياجات التي تم طرحها من قبل القرى من خلال خطط عملها، وقام الأخصائي جفال بمناقشتها وتوجيه اعضاء اللجان وقياديي الهيئات المحلية البلدية إلى أفضل الطرق والوسائل التي من خلالها يمكن التوجه بشكل مباشر في حلها.

جدير بالذكر أن هذا البرنامج ممول من صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.

اجتماع لطرح فكرة المبادرة المنوي منحها لتمكين المرأة سياسيا ومجتمعيا

قام طاقم العمل الخاص باتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، بالتنسيق لعقد اجتماع في كل قرية من القرى المستهدفة ضمن برنامج تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية، في محافظتي رام الله والبيرة ومحافظة جنين.

ويأتي هذا الإجتماع لطرح فكرة المبادرة المنوي منحها للمجموعة المستهدفة بقيمة ثلاثة آلاف دولار، بهدف تنفيذ مبادرة تعبر عن مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية ومساهمتها في تطوير المجتمع، وإثباتا لدورها ودور النساء في المجتمع وتلبية احتياجاتهن، وذلك بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة .

جدير بالذكر أن القرى العشر التي ينفذ خلالها البرنامج هي ، بيت سيرا، خربثا بني حارث، بيت عور التحتا، صفا، و خربثا المصباح في محافظة رام الله والبيرة، وبرقين، فحمة، اليامون، كفر راعي، السيلة الحارثية في محافظة جنين.

منسقة البرنامج حنان صبّاح:

"برنامج تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية" رافد حيوي لتعزيز دور المرأة وتحقيق ذاتها

خاص "مشاركة" – دأب إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي، على تعزيز دور المرأة في كافة أماكن تواجدها فوق الأرض الفلسطينية، ومساعدتها في المراكمة على خبراتها، سعيا للقيام بدورها عى أكمل وجه.

وتنوعت الآليات التي يتبعها الاتحاد باتجاه تمكين المرأة ورفدها بكل المعارف التي من شأنها تطوير وضعها المجتمعي أينما حلّت.

ومن بين البرامج التي يعمل عليها الإتحاد، برنامج تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية، الممول من صندوق الأمم المتحدة لتمكين النساء والمساواة بين الجنسين.

تقول حنان الصباح، منسقة برنامج تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية، إن المشروع بدأ في العام 2012 وينتهي في العام 2014، ويتم تنفيذه في محافظتي رام الله والبيرة وجنين، حيث يستهدف عشرة تجمعات سكانية بين رام الله والبيرة وجنين، حيث أن المناطق المستهدفة في رام الله والبيرة هي (خربثا المصباح - خربثا بني حارث - بيت سيرا - بيت عور التحتا - صفا)، أما القرى المستهدفة في محافظة جنين فهي (اليامون – السيلة الحارثية – برقين – فحمة – كفر راعي).

وحول بداية البرنامج، تقول حنان، "دخلنا إلى القرى المستهدفة من خلال المجالس المحلية والبلديات وتم إختيار مجموعة من الفئات المستهدفة معنا وهن قياديات وناشطات مجتمعيات وأربع طالبات جامعيات من كل قرية، بما مجموعه 40 طالبة في المحافظتين، بالإضافة إلى العضوات المنتخبات في الهيئات المحلية.

في البداية تم اختيارهن من خلال إستمارات تمت تعبئتها معهن وتم العمل على العضوات والناشطات والطالبات الجامعيات من خلال بناء قدراتهن عبر مجموعة من التدريبات وتم منح الطالبات تدريبات منفصلة نظراً لإختلاف احتياجاتهن ونشاطاتهن الحياتية ضمن البرنامج عن الفئات الأخرى المستهدفة.

وتناولت التدريبات المنبثقة عن البرنامج، عدة مواضيع منها، بناء الموازنات، القيادة التشاركية، الإتصال والتواصل، الضغط والمناصرة، الإتصال الفعال، وهذه المواضيع أعطيت للقياديات والعضوات المنتخبات في الهيئات المحلية، أما طالبات الجامعة فقد اشتملت تدريباتهن على الاتصال والتواصل والقيادة التشاركية وذلك نظراً لاختلاف احتياجاتهن عن القياديات والعضوات المنتخبات.

وتتابع صبّاح، فيما بعد تم تدريب المشاركات على مواضيع أخرى مثل بناء التحالفات وتشكيل الشبكات، وهذا ما قمنا به نحن حيث شكلنا ضمن شبكتنا، لجنة بعنوان "تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية" وكانت هذه اللجنة مقسمة لعدة لجان، منها داخلصية وجاءت على مستوى القرية ومنها ما جاء على مستوى المحافظة، أما الأولى فكانت تتضمن اللجنة الداعمة والمكونة من 12-22 شخصاً في كل قرية منهم أعضاء ونشطاء مجالس محلية أكانوا ذكوراً أو إناثا، بالإضافة إلى أعضاء ورؤساء المؤسسات القاعدية الموجودة في القرية أكانت نوادي رياضية أو مؤسسات خيرية أو مؤسسات زراعية، بالإضافة إلى العضوات المنتخبات والطالبات الجامعيات، فيما جاءت اللجنة الثانية، وهي اللجنة الفرعية، على مستوى أصغر وتكونت من عضوتين منتخبتين إضافة إلى ناشطة مجتمعية واحدة وناشط يمثل إحدى المؤسسات القاعدية داخل القرية.

أما اللجنة الأكبر، فهي اللجنة الاستشارية بحسب منسقة البرنامج، والتي تكونت من وزارة الحكم المحلي ووزارة شؤون المرأة ومحافظة رام الله والبيرة ومحافظة جنين، بالإضافة إلى العضوات المنتخبات من المستفيدات، والمؤسسات المعنية بتمكين المرأة، مثل طاقم شؤون المرأة ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وجمعية المرأة العاملة وجمعية تنمية المرأة الريفية، وما يقارب 12 مؤسسة أخرى.

وتستطرد حنان صبّاح، خلال السنة الثانية من البرنامج تم تدريب الفئات المستهدفة معنا على موضوع كتابة المشاريع والموازنات، ليليها تمويل كل قرية في الإتحاد بمبلغ 3 آلاف دولار، حيث أن هذا المبلغ يجب أن يُكتب فيه مشروع يخدم أكبر فئة من المجتمع، ويعود بفائدة وتمكين للسيدات داخل المجتمع المحلي.

وتشير إلى تنوع المشاريع التي شملها البرنامج، حيث منها ما كان يتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء ومنها ما له علاقة بالبنية التحتية، وغيرها، حتى وصلنا إلى المرحلة الأخيرة وهي التدريب الإعلامي، وذلك إيماناً منا بدور الاعلام الفاعل وأهميته.

أما عن المواضيع التي طرحت في التدريب الإعلامي، فتمحورت حول مفاهيم الاعلام وآثاره وكيفية التعامل معه واستخدامه بصورة فعالة، ولماذا نحتاج إلى الاعلام من أجل تمكين النساء في المجتمع سياسياً واقتصادياً وإثارة القضايا داخل المجتمع المحلي إعلامياً؟

وخرج المشاركون في الدورات بخطة تحتوي على أبرز 6 احتياجات داخل كل قرية من القرى العشر، منها ما تمثل في اضافة غرف صفية أو بناء حديقة عامة ومتنزه للأطفال، أو حُفر إمتصاصية، وبعد ذلك كان من المفروض أن تقوم كل قرية بتوظيف الإعلام في هذا الإتجاه، الا أن افتقارهم إلى كيفية دعوة وسائل الاعلام وظهورهم إعلامياً وإثارة قضاياهم التي برزت داخل المجتمع المحلي، كانت دافعا لتلقيهم تدريبات فيما يخص هذا المجال - الإعلام.

وقد تناول التدريب الإعلامي عدة مواضيع منها، كيفية دعوة الاعلام من أجل تغطية أي خبر، الضغط والمناصرة وأهميتها في تحقيق الاحتياجات التي خرجت من المجتمعات المحلية، كيفية إستخدام الإعلام في حملات الضغط والمناصرة، بالإضافة إلى ارشادات حول كيفية إستخدام وسائل الإعلام بشكل عام.

وعن انطباعات المشاركات في الدورات، أكدت حنان صبّاح، أن ردود الافعال كانت إيجابية إلى أبعد حد، وكان هناك إستحسان من قبل المشاركات تجاه مواضيع الدورات والاستفادة التي تلقينها خلالها، كما كانت هناك قصص نجاح كثيرة بعد تلقي التدريبات والدورات وبناء قدرات النساء في مختلف المجالات.

وتشير منسقة برنامج تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية، إلى الإقبال الكبير والمشاركة الواسعة من قبل السيدات، لدرجة أن تنافساً كان يحصل بين الأعضاء والعضوات للمشاركة في الدورات.

وتؤكد، كنا في إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي، نتلقى كتباً رسمية يطالبوننا من خلالها بإشراك الأعضاء من اللجان المحلية، إلى جانب العضوات في الدورات التي نعقدها، وذلك نتيجة ردود الفعل التي ترتبت على هذا البرنامج، ومخرجاته الإيجابية.

مدير برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السسياسية والمجتمعية:

"إستطعنا تغيير الكثير من المفاهيم تجاه المرأة ونسعى لخلق فرص أكبر المرأة الفلسطينية"

منذ تأسيسه في العام 1981م، أخذ إتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي على عاتقه، الإسهام في تعزيز دور المرأة على الصعد كافة، والنهوض بها وبدورها إلى مستويات أفضل، طموحاً وإنجازاً وعطاءً، إيماناً من القائمين عليه بأن المرأة تستطيع القيام بدورها على أكمل وجه إذا ما أتيح لها المجال، ولاقت دعماً وإسناداً من محيطها.

وخلال سنوات عمله الطويلة، إستطاع الإتحاد إنجاز العديد من البرامج والمشاريع التي كانت ولا زالت تصب في بوتقة رفد القطاع النسوي الفلسطيني بالطاقات والإمكانات التي من شأنها تحقيق الأهداف التي وجد من أجلها.

ومن بين هذه البرامج والتي بدأ تنفيذها نهاية العام 2012 ولا زال مستمراً بها، برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السسياسية والمجتمعية، وفق ما أكد سعيد عوض الله مدير البرنامج: "هذا البرنامج ينفذه إتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي منذ نهاية العام 2012 ومدته سنتين ينتهي مع أواخر العام الجاري، ويهدف إلى تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية".

والبرنامج ممول من صندوق دعم المساواة بين الجنسين (un women)، وهو صندوق مخصص لدعم المساواة بين الجنسين، وقول عوض الله أن للبرنامج أربع إستراتيجيات رئيسة، ونحن نعمل ونشارك من خلال الإستراتيجية الأولى والمتمثلة في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية، ويستهدف البرنامج المرأة بشكل خاص في عشر مناطق في محافظتي رام الله والبيرة، وجنين، ويتم العمل بشكل مباشر مع فئات مستهدفة تشمل ثلاثة مستويات، الأولى تشمل النساء المنتخبات في المجالس المحلية والثانية تضم النساء الفاعلات والقياديات في المجتمع، أما الثالثة فهي للفتيات من طالبات الجامعات.

وعن المجموع المستهدف بالبرنامج يقول: المجموع العام للمستهدفين في ظل نسبة الكوتة المحددة بـ 20% هو عضوتين من كل مجلس قروي، أما القياديات والناشطات فكانت النسبة مفتوحة إلا أنه تم حصرها نوعاً ما، ونعمل في الوقت الحالي مع 20 إمرأة، أما الفتيات فقد وصل عددهن إلى 84 ونحن نعمل في الوقت الراهن مع 20، وهن من الفتيات الفاعلات اللاتي لا زلن على مقاعد الدراسة.

كما يهدف البرنامج إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية حيث قام البرنامج منذ بالعمل مع النساء وتدريبهن في مواضيع عديدة منها الجندر وبحث إحتياجاتهن، وبناءً جرى العمل على بناء برامج رفع القدرات وكيفية مخاطبة المجتمع، وما هي الاحتياجات وكيفية الإسهام في إيجاد حلول لأي مشاكل تعترضهن.

ويستطرد سعيد عوض الله: إستمر العمل مع هؤلاء النساء والفتيات على مدار سنة ونصف، قبل الإنتقال إلى المرحلة الثانية وهي كيفية كتابة المشاريع والتوجه إلى صناع القرار، وكان لدينا ثلاثة أنواع من التدريبات، تمحورت حول: دور المرأة في المجتمع، كيف يُكتب عن الموضوع، وفي حال واجهتها مشكلة كيف تعمل حملة ضغط ومناصرة وتخاطب الإعلام.

كما أنه لا يمكننا إغفال أن جزءاً من عمل الإتحاد تمثل في إيجاد تشبيك وشبكات، التشبيك يعني أن يتم شبك المستهدفات مع صناع القرار، والشبكات أن يكون لديهن رأي جماعي للأمور المراد أن يصلن إليها، فكان لدينا تشكيل للقاعدة المجتمعية والتي تعني تأسيس شبكة مناصرة أطلق عليها أسم "شبكة تعزيز مناصرة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية"، شملت هذه الشبكة كل الأعضاء الذين قدر عددهم بـ 25 من الفتيات وأعضاء المجالس المحلية والقيادات.

شكل هؤلاء الأعضاء قاعدة مجتمعية، ففي حالة أرادت إحدى العضوات أن تعمل حملة ضغط ومناصرة لموضوع ما تتوجه للشبكة ليقوموا بالدور المناط بهم. وفيما بعد، ومن خلال الاجتماعات المستمرة لأعضاء الشبكة، قرر أعضاؤها إجراء إنتخابات فيما بينهم للوصول لمرجعية للجميع، أطلق على تلك المرجعية أسم "لجنة فرعية"، شملت ثلاثة أعضاء إدراج النوع الاجتماعي فيها.

ودور اللجنة تمثل بمعرفة الاحتياجات وتحديد الأولويات في المطالب، وبناءً على ذلك تقوم بالكتابة عن الموضوع وتخاطب من خلالها صناع القرار، وإرتأينا أن يكون هناك لجنة عليا لربطهم مع صناع القرار.

وبما أن اللجنة الفرعية تشتمل على محافظتين، كان من الضروري ربط المحافظتين مع صناع القرار، فخرجنا بشيء أسميناه "لجنة إستشارية"، انبثق عن تشكيلها، تشكيل لجنة إستشارية عليا شملت نساء منتخبات وعضوة من الأعضاء بالتعاون مع ممثلين عن وزاراة شؤون المرأة ووزارة الحكم المحلي والإعلام وصحفيين، وكل ذلك كان عملاً طوعياً.

ويتابع عوض الله: إلى هنا نستطيع القول أن المشروع أعطانا في سنته الأولى نظرة لماهية الأمور التي سنعمل عليها في السنة الثانية من عمر المشروع، لاسيما وأن مشاركة الأعضاء واللجان أظهرت أن لديهم مشاكل كثيرة كما أبرزت قصص نجاح كثيرة، ومنها إنشاء مدارس وحل مشاكل في البنية التحتية، ومجالس محلية أصبح لديها القدرة على معرفة الأمور بالشكل الأفضل خاصةً وأن أغلب المجالس المحلية لم يكن لديها ربط كبير بين مسؤولياتها ونظرتها للمجتمع ولم يكن لديها كمجالس محلية دليل إرشادي، لذلك إستعنا بوزارة الحكم المحلي لتبيان الأمر وتوضيح العلاقة بينها وبين تلك المجالس.

ومن بين ثنايا المشروع ايضا اتضح لنا أنه لم يكن هناك استراتيجية إعلامية تتعلق بالمرأة وكيف تخاطَب في مجتمعها، وكيف نقوم بتمكينها، بناءً على ذلك خرجنا بثلاثة إستنتاجات من بينها: أن يكون لدينا إستراتيجية لشركائنا في العمل، مضمونها أنه إذا أردنا مخاطبة المرأة فلا بد من وجود استراتيجية إعلامية، وهذا ما بدأنا العمل عليه في بداية السنة الثانية للمشروع.

ماذا بعد المشروع؟

وحول فترة ما بعد انتهاء المشروع يقول عوض الله، طموحنا خلق إستدامة واستمرار يُبنى على الشبكة التي أسسناها، وهنا عملنا على إيجاد قاعدة جماهيرية قوية، لذلك فإن الاستمرار وارد بقوة والاستدامة موجودة، خاصةً وأن المستهدفات يعرفن تماماً الجهات التي يتوجهن إليها عند الحاجة. كما أنه من الممكن أن يتجدد المشروع لكن في مناطق أخرى غير التي استهدفناها.

لماذا تبنى إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي هذا المشروع ؟

منذ العام 1981 والإتحاد يعمل على القضايا النسوية، وبما أن المجتمع الفلسطيني يمر بمراحل عديدة ومختلفة من إنتخابات وظهور قيادات جديدة وأحزاب سياسية، فهذا الأمر يحدث تغييراً في المجتمع، ولأن الإتحاد له باع طويل في العمل المجتمعي ولأن موضوع المرأة هو أساس عملنا، فنحن نتابع هذا التغيير ونحاول الإضافة عليه من خلال برامجنا ومشاريعنا.

وعن ردود أفعال المستهدفين، يؤكد عوض الله، أنها كانت ممتازة، لا سيما في مجال التدريبات، كما أن المجتمع المحلي إستطاع تقبّل الأمر وإنخراط المرأة في المؤسسات المهمة في القرى بات واقعاً، ومن أفضل الأمور التي نفذناها أننا عملنا مع فئة الشباب وبنينا جسوراً بينهم وبين المجالس المحلية والوزارات وغيرها.

أما عن العقبات التي واجهها المشروع، فيؤكد مدير البرنامج، أن أي مشروع في بدايته يجب أن تكون له إنطلاقة، وهنا تأخرت إنطلاقتنا نوعاً ما لعدة أسباب كانت خارجة عن إرادتنا، إلا أننا إستطعنا تجاوزها وحققنا الفائدة المرجوة للمستفيدين معنا. بالإضافة إلى عقبات أخرى تمثلت في أن فكرة هذا البرنامج طبقت في فلسطين وأن مجتمعنا إلى حد ما نستطيع القول أنه "عشائري" وليس من السهولة أن يتقبل فكرة إنخراط النساء في العمل المحلي، ناهيك عن الاحتلال وإفرازاته من حواجز وعرقلته للتنقلات بين المحافظات والقرى.

ويختم سعيد عوض الله مدير برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السسياسية والمجتمعية بالقول: "نحن بشر متساوون في القدرات والأعمال، وأي تأثير في المجتمع من الممكن أن يأتي من قبل فرد لوحده أو مجموعة كاملة، إلا أن الأهم هي الفائدة التي يجنيها المجتمع من أي إنجاز كان".

ويشدد عوض الله على أن المرأة الفلسطينية يجب أن يكون لها صوت أعلى ودور أكبر في العمل السياسي والمجتمعي، ومن الممكن أن يكون تأثيرها ودورها في المجتمع أكبر من الرجل، وهذا ما إستطاعت أن تثبته خلال المسيرة الفلسطينية الطويلة.

قصة نجاح

إيمان أبو علي: المرأة الفلسطينية نموذج فذ وتجربة رائدة في مكافحة الفساد

خاص "مشاركة"_ تعتبر مكافحة الفساد وتوطين الأجيال على هذا السلوك واحدة من التوجهات العالمية في العصر الحديث، ولعل أبرز ما يمكن أن يحقق نتائج باهرة في مكافحة هذه الآفة التي تنخر جسد المجتمعات المختلفة هو مشاركة الجميع في الحرب ضدها لإجتثاثها، وفي المقدمة منهم المرأة.

في فلسطين لطالما كانت المرأة الفلسطينية رأس الحربة في مقارعة الاحتلال والذود عن مصالح ومكتسبات شعبها وبعد قدوم السلطة الفلسطينية واصلت المرأة دورها الريادي رغم الصعاب لتثبت ذاتها مجدداً فحققت النجاح تلو النجاح وحفرت إسمها على أكثر من لوحة شرف، والحديث عن إبداعات المرأة الفلسطينية وقصص نجاحاتها تطول.

من عضوية المجلس البلدي ... إلى حل مشاكل البلدة.

قصة النجاح التي بين يدينا إستثنائية بطلتها إمرأة ريادية أخذت على عاتقها حماية مقدرات بلدتها وشعبها غير مكترثة بالعواقب لتكون بذلك أو إمرأة تخوض حرباً مفتوحةً ضد الفساد والفاسدين.

إيمان أبو علي الأسيرة السابقة وربة المنزل والأم لولد وبنت والمدرسة تقطن في بلدة اليامون بمحافظة جنين وكان للطاقة التي تمتلكها متسع فدخلت للمجلس البلدي عام 2006 لتخوض التجربة فتقول: تجربتي في المجلس البلدي بدأت منذ العام 2006 حينما دخلت المرحلة الاولى من الانتخابات وكان زوجي في حينها يساندني ويتابعني ويدعمني في تجربة هي الأولى لي، وبعد دخول المجلس كنت فاعلة في لجان التربية وشؤون الموظفين وكانت تربطني علاقات مع الجهات المسؤولة لاسيما الحكم المحلي، على صعيد تعيين موظفين من سكرتير وأمين صندوق في البلدية بالإضافة إلى دوري في لجنة التربية والتعليم وهذا يعود لكوني مُدرسة.

وتضيف خلال عملي في البلدية، إستطعت أن أساعد في توفير احتياجات المدارس من غرف صفية إضافية ومختبر للحاسوب وتوفير أجهزة مختلفة تهم الطلبة، بالإضافة إلى مساعدة الطالبات المحتاجات، عدا عن نجاحنا في إفتتاح فرع للمدرسة في منطقة "الحوشية" بالبلدة، كون اليامون كبيرة إذ يقدر عدد سكانها بـ 20.000 نسمة.

وتردف: فرع المدرسة الجديد كان ضرورة بسبب تراكم المشاكل التي تتعرض لها الطالبات، من حالات تحرش وضياع لعدد من الفتيات الصغيرات فكانت الحل الذي ما كان ليكون لولا التعاون مع المجتمع المحلي وجهات شريكة أخرى.

خدمة المجتمع تعنى حمايته من الفساد إيضاً.

نجاح إيمان أبو علي لم يقتصر فقط على عملها في المدرسة أو دورها في المجلس البلدي فحسب، إنما تجلى بكشفها لقضية فساد في مجلس بلدي "اليامون" إذ إستطاعت بإصرارها إماطة اللثام عن الفاسدين رغم أن الأمر إستغرقها سنوات طويلة.

تفاصيل القصة ترويها إيمان فتقول: "منذ العام 1998م كنت على دراية بأن خللاً ما يوجد في قسم الهندسة داخل البلدية، وعند دخولي إلى المجلس في أول دورة للإنتخابات في العام 2006، فوجئت بدور رئيس البلدية الذي كان ضعيفاً ويفتقر إلى الإدارة والإرادة، لدرجة أنه لم يكن يتحكم في الأقسام بالدرجة المطلوبة، مع أننا كنا نركز على ضرورة التشديد على الأقسام والإطلاع على عمل الموظفين في البلدية وتسليمهم لخطط عملهم الأسبوعية أو اليومية وتقديم تلخيص للأعمال التي أنجزوها. ولكن عرقلة دخولنا الأقسام دفعتنا لطلب المساعدة من وزارة الحكم المحلي، ولكن الوزارة حاولت تحجيم الموضوع وقالت لنا: هذا من عمل وإختصاص رئيس البلدية.

لم يقف هاجس إيمان ومحركها في البحث عن الحقيقة عند هذا الحد فتضيف بالقول: وفي الدورة الثانية في العام 2012، بقيت مصرة على دخول قسم الهندسة، وطلبت بشكل جدي معرفة المشكلة في قسم الهندسة، وشكلنا حينها لجنة كان أسمها (لجنة الهندسة) وكان في حينها أحد اعضاء اللجنة متحمساً للأمر وكان يؤكد دائماً أن هناك إختلاسات بأكثر من مليون شيقل.

حاولنا في اللجنة العمل على معرفة الاشكالية وتعاونا حينها مع أمين الصندوق الذي أكد أنه سيقوم بمساعدتنا، وفي أول إجتماع وحينما طرحنا الأمر، قام رئيس البلدية بالتهجم علينا والصراخ بنا وشتمنا وكان ذلك بحضور المهندس. حينها قلت لرئيس البلدية : نحن نريد الدخول إلى قسم الهندسة للعمل معك وجدولة الملفات ومعرفة ديون البلدية ومستحقاتها، زهو ما لم يعره رئيس البلدية أدنى إهتمام ، ولكننا لم نصمت وقمت خلال الاجتماع الرسمي للمجلس المحلي بعرض الموضوع، وقلت إن هناك مشكلة في قسم الهندسة وقلت لرئيس البلدية إنك تهاجمنا حينما نطرح القضية فأنكر ذلك حينها.

مشوار البحث عن الحقيقة دفع إيمان أبو علي للمضي قدماً فيما عزمت عليه فنالت تعاون موظفي البلدية لى وفي العام الجديد (2014) أكدت إستمراها في السعي لمعرفة اإاشكالية في قسم الهندسة، ومنذ شهرين بدأت المشاكل تتصاعد بنيها وبين رئيس البلدية حيث هاجمها كما تؤكد وشتمها وحاول ضربها، ورغم تهديدها له بالقانون إلا أنه إستهزأ بذلك أمامها.

جولات مكوكية نحو وزارة الحكم المحليودعم من إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي :

وتشير أبو علي إلى تقدمها بشكوى إلى وزارة الحكم المحلي وتوجهها للسيدة ربيحة ذياب والزملاء في إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي الذين وفروا لها كل الدعم ، فتقدمت بشكوى مع 8 أعضاء أخرين عبر الطرق القانونية وإنتظرت الوزارة لتبت في المشكلة، قبل أن تستدعي وزارة الحكم المحلي في رام الله كل أعضاء البلدية بمن فيهم الرئيس، حيث جرت في حينه مقابلة مساعد وكيل الوزارة وطرح المشكلة أمامه بالإضافة إلى قضية التهديد والشتم التي تعرضت له.

وتقول أبو علي: إعتذر مساعد الوكيل عن الخطأ الذي صدر من رئيس البلدية، وحاول إصلاح الموضوع وتحويله إلى موضوع شخصي، وهو ما رفضته وأكدت وقتها بأن لا مشكلة شخصية بيني وبين رئيس البلدية وإنما هي مواضيع عامة تخص البلد وأهلها والبلدية، وطالبته بلجنة رقابة ولجنة مهندسين للدخول إلى قسم الهندسة ومعرفة ما يجري هناك.

القضية:

وتلخص عضوة بلدية اليامون قضية الإختلاس بتزوير إيصالات من قبل المهندس المسؤول في البلدية، وكان الايصالات تتفاوت في تواريخها من العام 2002 وحتى العام 2014، وقدرت الإختلاسات بما يزيد عن 3 مليون شيقل.

وزارة الحكم المحلي في حينها لم تتعامل مع الموضوع بالشكل المطلوب كما تقول، فتوجهت إلى الأمن الوقائي وأمن المؤسسات الذين تقبلوا شكوتها وتابعوها، وحقق الأمن الوقائي في الموضوع وأثبت السرقة.

وتتابع ايمان، ما استغربناه هو عدم تعاطي وزارة الحكم المحلي مع الأمر بالشكل المطلوب، فالوزارة لديها لجنة رقابة دورية لمجالس الهيئات المحلية وكل سنة تقوم هذه اللجنة بجولات على أقسام الهندسة داخل البلديات فهل من المعقول أن هذه اللجنة لم تلاحظ خلل في قسم الهندسة في بلدية اليامون؟؟

وطالبت مساعد الوكيل بتشكل لجنة رقابة تدخل على البلدية وعلى قسم الهندسة والمحاسبة فيها لمعرفة الخلل، وقام مساعد الوكيل بتشكيل لجنة من الحكم المحلي لدراسة الوضع وتعيين مراقب داخل البلدية ووجد مبالغ هائلة تم اختلاسها، بعد ذلك أخذوا 30 ملفاً عشوائياً من سنوات ماضية ووجدوا فيها إختلاسات بمبالغ طائلة.

آلية التزوير في الايصالات:

تمثل التزوير في الايصالات بحسب أبو علي في الإختلاف بين الورقة المكربنة من الإيصال والورقة البيضاء، فعلى سبيل المثال يأتي مواطن ليرخص شيء ما، فيدفع مبلغ 2038 ديناراً أردنياً، فيقوم المهندس بكتابة المبلغ على الوصل، الورقة التي يوردها لأمين الصندوق يكون مكتوب عليها 38 ديناراً والورقة البيضاء يضيف عليها مبلغ الـ 2000 دينار، وكل ذلك يتم بدفاتر مزورة لا تختلف عن الأصلية. هذا بالإضافة إلى قيام المهندس (المتهم في القضية) بالتوقيع عن مراقب المساحة وعن مهندس آخر، وهذا الأمر يعتبر تزويراً، كما كان يأخذ من المواطنين مبالغ مالية بدون أية إيصالات بالمبالغ المدفوعة، وحينما بدأت الامور تتكشف حاول بعض المواطنين مطالبته بالمبالغ التي أعطوه إياها إلا أنه أنكر إستلامها منهم.

أطراف القضية:

المهندس أو (رئيس قسم الهندسة في بلدية اليامون) وهذا المسمى الوظيفي له، هو الطرف الوحيد المشتبه به في موضوع الإختلاس، فحينما اثبتت هذه الاختلاسات من خلال تحقيقات الأمن الوقائي تم تحويل الملف إلى محكمة الفساد، بالإضافة الى توجيه خمس تهم إلى رئيس البلدية وتم أعتقالهم الإثنين.

كما رفعت الحصانة عن رئيس البلدية وتم إعقاله في 25-4-2014 وتم حبسه 5 أيام، كذك تم طلب المهندس للتحقيق في اليوم الأول، وعند خروجه من التحقيق توجه إلى مكتبه وقام بتمزيق إيصالات مختلفة، الا ان الموظفين استطاعوا الدخول للمكت وتجميعها فتبين منها أنه إختلس مبالغ هائلة، وعندها توجهت للمراقب وطالبت بجلسة طارئة للحديث في اخر التطورات.

حل المجلس.

تقول إيمان، القضية إنتهت بحل المجلس البلدي في اليامون، وتم حبس رئيس البلدية لمدة خمسة أيام قبل أن يتم الإفراج عنه بكفالة، أما المهندس فلا زال معتقلا لدى الأجهزة الأمنية ورفضت المحكمة الإفراج عنه بكفالة.

تهديد ووعيد:

تؤكد ايمان، وصولها العديد من رسائل التهديد على هواتفها المحمول، ووعيد لها ولأسرتها وأن ما قامت به لن يمر مرور الكرام وسيتم القصاص منها وستدفع الثمن، ومع هذا تؤكد إيمانها وقناعتها بما فعلت وتقول إن المرأة بإمكانها حماية مجتمعها من الفساد، وأنها تستطيع القيام بدورها على أكمل وجه، وبشكل أكبر مما هو متوقع منها إذا ما أعطيت الفرصة لتحقق ذلك، فالعلاقة من وجهة نظر ايمان تكاملية فلا مجتمع يزدهر ويتطور بجنس واحد دون الآخر.

إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي الرافد والموجه:

تقول إيمان عن علاقتها بإتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي بأنها علاقة لا إنفصام فيها ولا وصف لها، بخاصة وأنني استطعت من خلال تواصلي معهم الاستفادة ومراكمة المزيد لخبراتي إلى حد لم أكن أتصوره.

كنت أسمع دائماً باحتياجات المرأة فانخرطنا في أكثر من ورشة عمل ودورة تدريبية، حتى أصبحنا نقدم الدورات لغيرنا، عقدنا العديد من ورش العمل من خلال وزارة الزراعة وكانت في مجال دورات تربية النحل والخياطة والتطريز، وكنا نتابع أولاً بأول احتياجات النساء ومتطلباتهن في البلدة.

كما أسهم الاتحاد في تطوير دوري في المجلس المحلي حيث زودني بمفاهيم وتوجيهات لتمكين المرأة ومعرفة القوانين داخل المجالس.

مشاركة
العدد 2
نشرة دورية تصدر عن اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي
الإدارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع ضمن برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية

الموقع الالكتروني: http: www.awcsw.org
البريد الالكتروني: info@awcsw.org
تلفاكس: 00972 2 2953550
شارع نزيه كورة، عمارة البرج الأخضر، الطابق -2، رام الله،
صندوق بريد: 1306
الإدارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع ضمن برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية

بدعم من:
صندوق دعم المساواة بين الجنسين / هيئة الامم المتحدة للمرأة